

التقرير الإستراتيجي 2019-2020

نحو نموذج تنموي جديد ملخص

في نطاق الاهتمام الذي يوليه لقضايا التنافسية الشاملة والرأس المال اللامادي، كرس المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (IRES) تقريره الاستراتيجي ل 2020/2019 للنموذج التنموي الجديد للمغرب مع الأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجه النظام العالمي. فمن أجل رفاهية السكان المغاربة، يمثل المقترح المقدم من طرف المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية مساهمة في التفكير حول مشروع النموذج التنموي الجديد وفقا للتوجيهات السامية التي تضمنها الخطاب الملكي بتاريخ 13 أكتوبر 2017 الموجه إلى أعضاء غرفتي البرلمان.

يعد التفكير في نموذج تنموي جديد تحديًا حقيقيًا، نظرًا لتعدد الموضوع وتعدد مستويات التحليل. ولذا فالمقاربة التي اعتمدها المعهد الملكي تظل فريدة من نوعها، فهي تكمن في بناء نموذج تنموي جديد للمغرب يراعي في آن واحد تحديات النظام العالمي وتطلعات الشعب المغربي.

لقد تبني المعهد الملكي مقاربة القفز على المراحل (leapfrog)، لأن الحاجة ملحة لمواجهة تحديات كثيرة مثل التغير المناخي، ونذرة الموارد الطبيعية، والنمو الديموغرافي القوي لا سيما في أفريقيا، وكذلك التباين القوي بين النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل. وهذا كله يتطلب تجنب المراحل الكلاسيكية وإيجاد مسارات انتقالية تسمح للمغرب بالالتحاق بناي البلدان المتقدمة.

اعتمد المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية منهجية تحليلية استشرافية (meta-method) تتبع ثلاث مراحل: الفهم والتوقع المستقبلي وتقديم الاقتراحات.

على مفترق الطرق بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي، حقق المغرب تقدماً ملموساً في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال حقوق الإنسان. وقد ساهم هذا التقدم في تعزيز الاستقرار السياسي بالمملكة. كما أعطت السياسة الإصلاحية للمغرب سبقاً مهماً مقارنة بدول الجوار.

وبالرغم من أهمية المنجزات المحققة والتي سبقت الإشارة إليها، فإن النموذج التنموي الحالي، الذي يعاني من عجز على مستوى الحكامة العمومية، لم يمكن من الاستجابة للحاجيات والانتظارات المتزايدة للسكان والتصدي للتحديات المهمة التي تواجه كلا من المحيط الجهوي والدولي. فلم يسهم في التقليل من الفوارق الاجتماعية والمجالية أو التخفيف والحد من العجز الاجتماعي.

بالإضافة الى تحسين المكتسبات في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة العجز الحاصل في المجال الاجتماعي، ومشكلة استمرار اتساع دائرة الفوارق الاجتماعية والمجالية، والضعف في مستوى الحكامة العمومية، يجب على النموذج التنموي الجديد أن يكون قادرا على مواجهة التحديات الكبرى في العقود القادمة.

إن بلورة مشروع تنموي جديد للمغرب في عالم متقلّب وغامض ومعقّد يجب أن يأخذ في الاعتبار القطيعة الأساسية التي توشك على تغيير الكثير من المعطيات على الصعيد العالمي.

- **الانتقال من القيمة المادية إلى القيم اللامادية**، لقد تسبب المأزق الذي يجد فيه النظام الاجتماعي والاقتصادي الدولي الحالي نفسه، والذي يستند إلى مفاهيم خاصة لقيم ساهمت في "سلعة" (Commodification) مجموع الأنشطة الإنسانية في تفكيك الرابط الاجتماعي واستفحال حالات عدم المساواة. فأخذت تظهر تطلعات جديدة لمزيد من العدالة واحترام الحق في الحياة والحريات الأساسية، ومزيد كذلك من ترسيخ قيم التضامن الإنساني وتقوية الروابط الاجتماعية.

- **إعادة ترمين الإنسان** من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليل الفوارق، والتخفيف من تزايد تعاسة الأفراد، ومواجهة الخطر المحتمل لفقدان وظائف الشغل في المستقبل نتيجة تزايد الاعتماد على الأتمتة في كافة أمور الحياة (Automation)، واستغلال المهارات على نطاقٍ أوسع في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات المادية والافتراضية: إن وضع الانسان في قلب النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتطلب من الدول التي تعتمد هذا التوجه من جهة تبني مراجعة متعددة الأوجه لسياساتها العمومية من حيث الحكامة والتعليم والتكوين والصحة والحريات الأساسية، وسن تدابير محددة لتشجيع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على مثل هذا التحول المهم من جهة ثانية.

- **إنهاء الاقتصاد "المفترس"** الذي يقوم عليه النموذج الاقتصادي السائد، حيث أن الأنثروبوسين (Anthropocene) قد غيّر بشكل كبير قدرة الكوكب على تلبية احتياجات البشرية. فقد أدى الاستغلال غير العقلاني للطبيعة من طرف الانسان إلى ثلاث تحولات كبرى سوف تميز القرن الحادي والعشرين وهي: التغير المناخي، وندرة الموارد الطبيعية والاختلالات المرتبطة بها مثل

التصحر. ويظل إنهاء نظام الإنتاج القائم على الاستعمال غير المكلف لموارد بلدان الجنوب من طرف بلدان الشمال الشرط **الضروري** لكبح الاقتصاد "المفترس".

- **التطور السريع لتكنولوجيات جديدة ومتقدمة (Disruptive technologies)** التي من شأنها إحداث قطيعة، والتي تعد واحدة من السمات المميزة لـ "النمو الأسي" "exponentiality" لمجمل التحولات والتي تساهم في تفاقم الفوارق: الانتقال الطاقى إلى اقتصاد ما بعد الكربون والتصنيع الإضافي (Additive manufacturing)، والروبوتات المتصلة ماديا وافتراضيا أو حتى تقنيات تكنولوجيا المعلومات والحوسبة (Dematerialization technology)، كلها طفرات تتطلب دعماً قويا من السلطات العمومية.

فلمواجهة هذه التغييرات الجذرية، ينبغي أن يعتمد النموذج التنموي الجديد للمغرب على أربع دعائم مترابطة ألا وهي:

- وضع الإنسان في صلب العملية التنموية.
- إعادة النظر في العلاقة بين الإنسان والطبيعة والتوجه نحو اقتصاد يعتمد مبادرة التجديد الاستباقي.
- المساهمة في التحولات التي يعرفها كوكب الأرض على المستوى البيئي والسوسيو-اقتصادي والتكنولوجي (Planetarization) بضمان التواصل والارتباط بين النطاق المحلي والعالمى.
- اعداد المغرب لمواجهة التحولات التكنولوجية المتطورة (Exponentiality) وذلك بفضل وضع استراتيجية طموحة تجعل من الممكن تخطي مراحل بأكملها في مجال التنمية (leapfrog).

وضع الإنسان في صلب العملية التنموية

***الحد من الفوارق** بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي الذي يشكل أحد أسس الرأس المال غير المادي، وذلك من خلال تنفيذ إصلاح جبائي يعتمد الانصاف بين دافعي الضرائب، وتفعيل سياسات الاشتغال المالي (Financial inclusion policy) للفئات الهشة أو الفقيرة، ولا سيما النساء والأطفال والشباب، ودعم المقاولات الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، يجب السعي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير شروط تعزيز الثقة بين المواطنين ورفع درجة الثقة في المؤسسات وتعبئة المواطنين باتجاه المشاركة المواطنة.

فمن أجل منظومة مندمجة ومستدامة للحماية الاجتماعية يجب استهداف الأشخاص والأسر الذين يعانون من الفقر المدقع في المقام الأول بجانب تطوير السياسات والبرامج الصحية. ويجب على هذه الأخيرة أن تأخذ منذ الآن في الاعتبار الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتزايد وثيرة شيخوخة السكان ومسألة توسيع نطاق التغطية الصحية.

*** تهيئة الظروف المواتية لاقتصاد أكثر إنسانية** يخلق فرصا اقتصادية لصالح الجميع، يخول التوفيق بين طبيعة العمل وجودة الحياة. بالإضافة إلى الحاجة الملحة لحماية أفضل للعامل وتعزيز الاقتصاد الإنساني من خلال خلق فرص الشغل وتسهيل الوصول إليها:

- الاعتراف العاجل والفعال بحق كل إنسان في الشغل لحسابه الخاص، دون المرور عبر سلسلة من الإجراءات الإدارية البيروقراطية.
- تسهيل اقتصاد المنصات الرقمية (Platform economy) وتعزيز الاقتصاد السفلي (Bottom of the pyramid) ، الأمر الذي من شأنه تمكين الأقل حظًا ليس فقط من ضمان وسائل العيش الكريم، ولكن أيضًا من الاستفادة من الضروريات الأساسية، مثل الأدوية على سبيل المثال وبأسعار معقولة.
- تحرير جميع المبادلات بين الأفراد، وفق نظام جبائي تفضيلي وتطوير خدمات نظام الرعاية الطبية المنزلية، بهدف تخفيف العبء على المستشفيات وتعزيز قطاع المساعدين الطبيين، استنادًا إلى نموذج بورتزورج (Buurtzorg model) الذي يركز على مبدأ الخدمات الصحية في الأحياء السكنية.
- إنشاء نظام خاص "للمقاولة الشابة"، يسمح لها بالتشغيل والتسريح بحرية وسلاسة، ويخول لها الحصول على القروض بشروط تفضيلية والولوج إلى صناديق الاستثمار من نوع "مدخرات القرب" (Local savings)، والاستفادة من الحد الأدنى من الضريبة، مما سيشجع على إنشاء المقاولات وتطويرها.
- تشجيع قطاع المقاولات الاجتماعية (Social entrepreneurship) الذي يساهم بقوة في خلق فرص شغل جديدة. ولإزالة العقبات والقيود التي يواجهها هذا النوع من المقاولات، يمكن اعتماد تدابير جبائية تحفيزية، وتبسيط مساطر الحصول على التمويل وتيسير الوصول إلى السوق لتلبية الطلبات العامة والخاصة. كما أن تشجيع المقاولات الاجتماعية في المجال الزراعي على وجه الخصوص سيمكن من استغلال الإمكانيات الهائلة للتنوع البيولوجي في المغرب بطريقة عقلانية.

*** إحداث تغيير جذري في العقلية** عبر إصلاح التعليم، مما يسمح بتكوين مواطنين مسؤولين متشبعين بفضائل السلوك المدني وإعداد شباب المستقبل من خلال إكسابهم الحس النقدي وروح المبادرة والمهارات القيادية والقدرة على تدبير المشاريع التعاونية والتوفيق بين التخصصات المتنوعة واكتساب التجارب.

سيكون من المناسب أيضًا، الشروع في إصلاح النظام التعليمي، من خلال دسترة الأسس الطويلة الأجل للتعليم والتكوين المستمر طيلة مرحلة العمل والتقييم السنوي من قبل الطلاب والأقران والمهنيين وكذلك توفير تكوين مهني مستمر وإلزامي من طرف القطاع الخاص موجه للكبار.

بالموازاة مع هذه الإصلاحات، سيكون من الضروري سن سياسة تعليم مرنة ومتفتحة على العالم وتحترم التنوع الثقافي والاختلافات الهوياتية، وتعمل على تطوير الذات وبناء الشخصية وتنمي ثقافة الابتكار وتساهم في تطوير الذكاءات المتعددة (Multiple intelligences) وتعليم اللغات الأجنبية والتربية على قيم التقدم والنهوض الحضاري.

*** مراجعة تدير وتهيئة المجال الحضري** لجعل المدينة من جهة أكثر إنسانية لسكانها ، وخاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة. ولجعلها من جهة ثانية مستدامة عبر إجراءات متعددة، من قبيل ترشيد استهلاك الماء والكهرباء والرفع من مستويات جودة الهواء وتقديم خدمات عمومية إلكترونية قصد الحد من التنقل ومكافحة ممارسات الفساد. ولاستئصال ظاهرة السكن العشوائي، سيكون من الضروري إجراء عملية مسح شامل لأراضي البلد ومنح البلديات مهمة تنفيذ سياسة للملك العقاري مما سيمنع التعدي على الأراضي الصالحة للزراعة.

إعادة النظر في العلاقة بين الإنسان والطبيعة والتوجه نحو اقتصاد يعتمد مبادرة التجديد الاستباقي

*** وضع مشروع وطني للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من البصمة الإيكولوجية**، بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والذي يشجع على الاستثمار المسؤول اجتماعيا.

*** تجديد الموارد الطبيعية المتدهورة** في إطار مقارنة منظمة ومندمجة ومتزامنة تهدف إلى إنعاش الموارد المائية بحيث لا يشكل الإجهاد المائي عائقًا أمام التنمية، وإلى تجديد المناطق الأحيائية (Endemic biomes) التي تجعل المغرب بلدًا يتمتع بتنوع بيولوجي مهم، بالإضافة إلى تجديد البيئة البحرية التي قلما يحظى تدهورها باهتمام كاف.

*** ترميم خدمات النظام الإيكولوجي الأساسية** من أجل تمويل التجديد وتوفير فرص الشغل لفائدة الأجيال المقبلة، من خلال تحسين وضع التربة والزراعة الحراجية (Agroforestry) للرفع من الإنتاج الزراعي. وكذلك استغلال المعارف المحلية لا سيما في مجال الري والأعشاب الطبية والزراعات التقليدية، التي تعتبر أكثر مقاومة وتكيفًا مع تغير المناخ مقارنة مع البذور الحديثة.

*** النهوض بالزراعة الذكية مناخيا** وذات الإنتاجية العالية عبر تكوين الفلاحين واستخدام الابتكار وإدماج الميدان الزراعي بشكل أفضل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

فبالإضافة إلى المكاسب المتوقعة من حيث الحفاظ على موارد المياه الجوفية واستخدام الطاقات المتجددة، سيتمكن توسيع تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية ليشمل القطاع الزراعي من إدماج القروي في عملية تنمية مستقلة، ومن التخفيف من الهجرة القروية عن طريق فتح آفاق واسعة لشبابه وتشكيل طبقة متوسطة ريفية.

*** الانتقال بنجاح إلى اقتصاد منخفض الكربون، من خلال الاستمرار في التعبئة المتسارعة للطاقة المتجددة،**
عبر مراجعة السياسة الطاقية ودمج البعد الأفريقي واستكشاف إمكانيات تطوير قطاعات مستقبلية مثل إنتاج الهيدروجين.

*** تطوير إمكانات الاستدامة من خلال التركيز على الزراعة المستدامة والتقليص من البصمة الكربونية واثمين**
المعالجة الصناعية للنفايات.

المساهمة في التحولات التي يعرفها كوكب الأرض على المستوى البيئي والسوسيو-اقتصادي والتكنولوجي (planetaryization) بضمان التواصل والارتباط بين النطاق المحلي والعالمي.

*** تعزيز التنمية الترابية بالمغرب (على المستوى المحلي) وضمان توازن اقتصادي أفضل بين الجهات**
من خلال إرساء نظام الحكامة الترابية الذي يشكل أحد المرتكزات الأساسية للسياسات العمومية والبرامج الحكومية وتسريع اللامركزية الإدارية وتعزيز التدبير الجماعي للموارد الطبيعية والدعم المتبادل وأتمتة العمليات الإدارية (Automation). كما أصبح من الضروري أيضًا وضع سياسة عقارية مبتكرة وإعادة تشكيل كيان مدينة-قرية متماسك بدرجة أكبر عبر تطوير المناطق الريفية على وجه الخصوص وتحسين المناطق الحضرية .

*** الانخراط في عصر الرأسمالية الذهنية أو المعرفية (النطاق العالمي) الذي يطلق عليه رأسمالية ما**
بعد الصناعة، من خلال التركيز على الأبحاث رفيعة المستوى والشراكات بين المقاولات والجامعات وعلى تحسين الوصول إلى المعرفة العالمية واستكشاف مجالات معرفية جديدة مثل التقليد الأحيائي أو تقليد الطبيعة (Biomimeticism) والذكاء الاصطناعي وصناعة الروبوتات وتطوير القدرات الجديدة للتصنيع الإضافي (Additive manufacturing) واستخدام دستور للأدوية المحلية (Local pharmacopeia).

*** وضع أسس الاقتصاد الأزرق، وهو نسخة متقدمة من التنمية المستدامة لكوكب الأرض والتي تتطلب**
من بين أمور أخرى تطوير اقتصاد التراث الطبيعي والثقافي بالإضافة إلى الاستخدام المستدام للموارد البحرية والحفاظ عليها على المستوى الوطني والمحلي على حد سواء، وتشجيع التمويل التشاركي وما يسمى بالاقتصاد السفلي، الذي يسمح بتمكين الفئات المحرومة من اكتساب فرص عمل مدرة للدخل والحصول على المنتجات الأساسية.

*** الرفع من وثيرة اندماج الاقتصاد المغربي في إفريقيا إلى أبعد الحدود عن طريق المساهمة الفعالة في إنشاء منطقة التبادل الحر القارية وتنويع الشركاء وتوجيه سياسة القوة الناعمة (Soft power) لتدعيم الرأسمال العلائقي للمملكة وتعزيز حضور المغرب على الساحة الدولية وتزويد البلاد بعلامة مغربية وبدبلوماسية متعددة الأبعاد.**

إعداد المغرب لمواجهة التحولات التكنولوجية المتطورة (Exponentiality) وذلك بفضل وضع استراتيجية طموحة تجعل من الممكن تخطي مراحل بأكملها في مجال التنمية (leapfrog).

*** إنجاح التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني لتمكينه من الارتقاء في سلسلة القيمة العالمية (Global value chain) من خلال تنفيذ سياسة تصنيع موجهة نحو التصدير. وهذا ما يشجع على تحقيق مستوى عالٍ من التشابك الاقتصادي (Economic complexity) بالإضافة إلى وضع الأسس اللازمة لتطوير قطاع خدمات عصري من خلال بذل جهد كبير للتكوين في مهن الغد. لذلك سيكون من الضروري جعل القطاع الخاص قاعدة لخلق الثروة في المغرب عبر منحه المزيد من الحرية والتسهيلات للاضطلاع بدوره وضمن دعم إنشاء وتطوير مقاولات مبتكرة، خاصة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.**

*** مصاحبة تطور صناعة المستقبل، المستندة على الرقمنة المتقدمة والاستدامة البيئية. الأمر الذي يتطلب تبني رؤية جديدة للقطاعات الاقتصادية، تركز على التمييز بين إنتاج السلع والخدمات أي كان مستواها وكذلك القيام بتأطير خاص للمهن الفكرية.**

*** إعداد السكان وخاصة الفئة الشابة لممارسة أشكال اقتصادية جديدة، مثل اقتصاد التقاسم (من فرد إلى فرد)، واقتصاد الحصيلة (الاشترك والتأجير) (Outcome economy) واقتصاد المنصة (Platform economy) (العمل في إطار مهام محددة دون وسطاء) من أجل تحسين فرص الشغل واستباق حلول الآلات محل الإنسان في المستقبل.**

*** تسريع التحول الرقمي من خلال تشجيع محو الأمية الرقمية عند الشباب والكبار عبر تطوير البنية التحتية الرقمية على نطاق واسع (5G) وإعداد أبطال وطنيين رقميين (National digital champions) في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وتطبيقات الهاتف الذكي والأشياء المتصلة (Connected devices) والروبوتية (robotization).**

*** الرهان على الإنسان والابتكار.** فمن أجل ركوب قطار الأسيّة الرقمية سيكون من المناسب كخطوة أولى، وضع سياسة تكوين مهني إلزامي تركز على الوعي بالمستقبل وممارسة الريادة (leadership) و تعزيز وتلاقح الأفكار (Reporting)، وكخطوة ثانية تشجيع القيام بالتجارب، نظرًا لأن الابتكار المتجدد يحتاج إلى فضاء خصب للتعبير وبيئة ريادية للقيام بالتجارب، مثل المختبرات الحية (Living labs).

*** الانخراط بحزم في تنمية داخلية ومحددة** عبر احتواء الهجرة الريفية من خلال توفير ظروف عمل أفضل وأجور مناسبة للعمال الزراعيين، تطوير صناعة الأغذية الزراعية التي لا تستهدف الصادرات فحسب، بل أيضًا تلبية حاجيات السوق المحلية وتقاسم المعارف بين المقاولات الصغيرة والكبيرة من أجل تشكيل "قوة تنافسية" داخل البلد وإعداد التشريعات والبني التحتية غير المادية وإعداد الأشخاص لأشكال العمل الناشئة (الاقتصاد التشاركي واقتصاد الحصيلة (Outcome economy) والاقتصاد عند الطلب (On demand) economy)، واقتصاد المهن البسيطة (Gig economy) .

سن نظام حكامه جديدة لتسريع مسيرة المغرب نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة

يتطلب تحقيق النموذج التنموي الجديد ترسيخ حكامه مبنية على العدالة والتخليق الإداري من ناحية وعلى المرونة والتكيف من ناحية أخرى.

*** إرساء هذه الحكامة على تعزيز الذكاء الجماعي وترشيد الموارد والاستعمالات (Streamlining resources and uses) وتفعيل اللامركزية وتنمية المعرفة الواقعية (Factual knowledge)،** بهدف بناء السياسات العمومية على أسس علمية متينة حتى لا تغلب عليها التحولات الحالية للتكنولوجيات الأسيّة.

*** تعزيز مبدأ الأمانة،** الذي يساهم في مكافحة الفساد بشكل جذري، وحظر المضاربات حول المنتجات الغذائية والموارد الطبيعية والعقارات والنظر في الممارسات الضارة بالبيئة باعتبارها أفعال يجرمها القانون. وهذا يتحقق من خلال إطار يعتمد على الشفافية المبنية على المحاسبة وتسهيل الوصول إلى المعلومات مع حق حماية البيانات الشخصية وتعزيز ثقافة المساءلة في تقييم جودة البرامج العمومية وإنشاء عدالة مستقلة ومحيدة.

*** تفعيل المرونة** لتطوير أداء الإدارة وباقي المؤسسات العمومية الأخرى من خلال تشجيع القيام بالتجارب والتأكيد على المنفعة العملية والواقعية (Pragmatism) واتباع الأساليب الفعالة في تدبير المشاريع المستوحاة من قواعد التسيير الخاصة، وتطوير عمليات الإصلاحات بعيدا عن الحسابات السياسية والانتخابية وتنظيم التكوين المستمر لمستخدمي القطاع العام وجعل سلسلة القيادة أقصر وأبسط من أجل اتخاذ القرارات بشكلٍ أسرع.

ينبغي على نظام الحكامة الجديد إيلاء أهمية خاصة للتبعية التشاركية (Participative subsidiarity) والعمل على انسجام السياسات العمومية، والتنسيق الوثيق لعمل الجهات الفاعلة، والتواصل بشأن الرهانات والأهداف المتوقعة من السياسات العمومية. كما يجب على هذا النظام أن يساهم في توطيد الطابع المثالي للدولة وتكريس دورها في تحقيق المصلحة العامة. وذلك عبر جعل الإدارة قادرة على جذب أفضل المهارات البشرية ذات التكوين العالي.

*** تعزيز دور الريادة** حتى تكون مؤهلة لإحداث تحول إيجابي وعميق بالمغرب، من خلال رؤية بعيدة النظر وذات مغزى تستمد معالمها من دستور عام 2011 ومن التوجيهات الملكية السامية. فالقيادة الجيدة والمتوخاة يجب أن تستند على قيم التسامح والاعتدال الخاصة بالمجتمع المغربي، وأن تركز مبدأ احترام المتعاونين وتكون قادرة على بناء الجسور بين النظام القديم والجديد وبين التقليدي والحديث، بين النية والفعل. في الختام، يجب على هذا النموذج التنموي الجديد أن يشكل قاعدة صلبة لانبثاق عقد اجتماعي جديد، يساهم فيه الجميع، بحيث يتيح تنزيله على أرض الواقع فرصا لكافة المواطنين. وفي هذا الإطار ينبغي إعطاء أهمية خاصة لبعدين مهمين في هذا العقد الاجتماعي: مسألة المساواة بين الجنسين والتي تعاني منها النساء، وعلاقات الثقة بين الأشخاص عبر احترام القوانين وضرورة الالتزام بها.